اتفاقية التنوع الأحيائي

د. يوسف بن صالح الحافظ

يشـــمل التنوع الأحـيـائي كل شكل من أشكال الحياة ـ حيواناً كان أم نباتاً، صغر حجمه أم كبر ـ التي أودعها الخالق سبحانه وتعالى في كوكب الارض، كما يشمل النظم البيئية التي نعيش فيها، وهو الذي يزود هذه البشرية بالسلع والخدمات والغذاء واللباس والدواء والطاقة والسكن والمستلزمات اليومية، ويدعم العمليات الطبيعية التي تساعد على تنقية الماء والهواء وتعمل على إعادة تدوير الكربون والمواد المغذية.

يقدر التنوع بين مختلف الكائنات الحية بما لا يقل عن ١٥مليون نوع حي يندثر منها سنوياً أو شهرياً أو يومياً بضع مئات معظمها لأسباب مجهولة. علماً بأنه لم يتم تحديد سوى ١,٧٥مليون جنس. ويؤثر هذا النقص في التنوع الأحيائي على البشرية، فمثلاً يمكن للحياة أن تستمر بدون وجود بعض الحيوانات المهددة بالانقراض مثل الغزلان أو الحبارى والنمر العربي، ولكن هذا النقص سيقلل من إمكانية وجود منتجات جديدة ومفيدة للبشرية، علماً بأنه لم يستفد إلا من زراعة ٥٠٠٠ نوع من النباتات من أصل ٢٦٥ ألف نوع، ربما تنقرض قبل أن يتم أختبارها ومعرفة ما تقدمه لهذه البشرية.

ويعد التنوع الأحيائي إرث عالمي لا يقدر بثمن لنا وللأجيال القادمة، ومع ذلك فإن النشاطات البشرية تهدد التنوع الأحيائي، وتنذر بالخطر، خاصة مع نقص أعداد بعض الأجناس المنقرضة أو التي أنخفض عددها إلى مستويات غير مجدية، مما يجعل التنوع الأحيائي غير قادر على إعالة الحياة، مما يؤدي إلى كارثة هائلة على المستويات العالمية.

ولإنقاذ الإرث المشترك للبشرية اقترح الحادبون على التنوع الأحيائي اتفاقية للمحافظة عليه والتي أفتتحت للتوقيع عليها في قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونية/حزيران ١٩٩٢م. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ سنة ١٩٩٤م حيث صادق عليها ١٨٧ دولة من ضمنها المملكة العربية السعودية التي انضمت اليها في ١٤٢٢/١/١٥هـ. وعلى الرغم من أن السنوات السابقة قد حفلت بوجود عدد كبير من المعاهدات المتعلقة بالحفاظ على أجناس وأنواع خاصة من النظم البيئية، إلا أن هذه الأتفاقية تمثل الأتفاق العالمي الأول الذي يشمل جميع جوانب التنوع الأحيائي: الموارد الوراثية والأجناس والنظم البيئية. وهي أيضاً الاتفاقية الأولى التي جعلت من الحفاظ على التنوع الأحيائي جزء لا يتجزأ من التطور المستدام.

أهداف وآلية عمل الإتفاقية

تهدف الإتفاقية إلى تحقيق مايلي:ـ

ـ الحفاظ على التنوع الأحيائي.

ـ الاستخدام المستدام للموارد الأحيائية.

ـ التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية.

تعد الدول المصادقة على الاتفاقية أطرافاً فيها، ولها مؤتمر أطراف يمثل الهيئة التي تضع قراراتها. ويجتمع هذا المؤتمر بشكل منتظم لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذها وإقرار برامج العمل لتحقيق أهدافها. وينظر المؤتمر أيضاً في التقارير بشأن الاجراءات التي تتخذها أطراف الاتفاقية، وهو المحفل لاعتماد التعديلات أو البروتوكولات للاتفاقية. وقد أعتمد المؤتمر حتى الآن برامج عمل في أربعة مجالات هي:ـ

ـ النظم التبيؤئية (Ecological) للغابات.

ـ المناطق البحرية والساحلية.

ـ التنوع الأحيائي الزراعي.

ـ التنوع الأحيائي للمياه الداخلية.

كذلك تم وضع آلية لجمع وتبادل المعلومات في إطار الاتفاقية لتشجيع التعاون التقني والعلمي. وتعتمد تلك الآلية على عملية غير مركزية لجمع وتنظيم المعلومات التي يحتاجها المنتفعون من هذه الآلية. ويعمل على تشغيل هذه العملية شبكات من نقاط مركزية ومشاركون. وهذه النقاط هي مراكز وطنية ودولية ومؤسسات تعمل على تنسيق المبادرات فيما بينها، وتسهم كل نقطة مركزية أيضاً في نظام المعلومات الآلية التي يمكن لجميع المنتفعين منها الحصول عليها.

مجـــالات الإتفاقيـــة

تعمل الاتفاقية على تشجيع البلدان على القيام بالمجالات الأتية:ـ

ـ الحفاظ على النظم البيئية والموائل الطبيعية وحماية مجموعات الأجناس وإعادتها إلى ما كانت عليه داخل موائلها الطبيعية وخارجها.

ـ الاستخدام المستدام للموارد الأحيائية.

ـ تحديد ورصد التنوع الأحيائي.

ـ تبادل المعلومات المتعلقة بالحفاظ على الموارد والاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي.

● المحافظة على الأحياء البحرية يدخل في إطار الإتفاقية.

ـ التعاون التقني والعلمي للوفاء بأهداف الاتفاقية.

ـ وضع حوافز للحفاظ على الموارد الطبيعية اقتصادياً واجتماعياً، والاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي.

ـ تثقيف العامة لنشر الوعي بشأن أهمية التنوع الأحيائي.

ـ رصد عمليات تقييم أثر المشاريع المقترحة التي قد تكون لها آثاراً عكسية هامة على التنوع الأحيائي.

ـ الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافع استخدامها بعدل وانصاف.

ـ نقل التقنية فيما بين الأطراف في الاتفاقية لتشجيع الحفاظ على التنوع الأحيائي واستخدامه المستدام.

– استخدام التقنيات الحيوية لضمان النقل السليم للكائنات الحية المعدلة وراثياً واستخدامها.

– تقديم التقارير الوطنية إلى مؤتمر الأطراف بشأن جدوى الأجراءات المتخذة لتنفيذ الأتفاقية.

أمانة الإتفاقية

يوجد أمانة لأتفاقية التنوع الأحيائي تساعد مؤتمر الأعضاء المصادقين على الاتفاقية على القيام بالمهام الادارية اليومية، ومن مهامها الرئيسة تدبير وخدمة اجتماعات مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية بما في ذلك تحضير وثائق الخبراء والوثائق الأخرى، وتساعد في تنفيذ برامج العمل وتنسيق النشاطات فيما بين الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى. ويقوم بمهام أمانة الاتفاقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقره مونتريال بكندا. وكجزء هام من عملها تقيم الأمانة الصلات مع الاتفاقيات البيئية ذات العلاقة مثل اتفاقية التصحر واتفاقية التغير المناخي، أو المنظمات الدولية مثل منظمة الاغذية والزراعة العالمية (FAO)، لتبادل المعلومات وإعداد برامج تعاونية.

ويساعد جميع الاعضاء والموقعون هيئة فرعية تقدم لهم المشورة العلمية والتقنية، كما تقدم لهم بإنتظام تقاريرها، إضافة إلى تقديم المشورة حول الإجراء الذي يجب اتخاذه لتناول مختلف المسائل المتعلقة بالتنفيذ العلمي للاتفاقية.

برامج الإتفاقية

من المواضيع المتعلقة بالأنظمة البيئية التي أسند الأعضاء إلى "اللجنة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية" وضع برامج عمل للحفاظ عى الانظمة البيئية هي:–

● التنوع الأحيائي الزراعي

يعد التنوع الأحيائي الزراعي ذو أهمية قصوى لمعيشة مليارات البشر. فهو الأساس للأمن الغذائي. وقد تسارع تناقص التنوع الأحيائي الزراعي خلال القرن العشرين في مقابل تزايد الطلب على الغذاء. وقد أدت التقنيات الزراعية العصرية إلى زيادة الإنتاجية. غير أن إدخال محاصيل زراعية جديدة وذات تركيبة وراثية واحدة إلى الميدان أدى إلى إزاحة الأنواع المحلية من المحاصيل، فأسفر ذلك عن انخفاض في التنوع الذي هو شرط جوهري للتنمية الزراعية المستدامة.

تركز الإتفاقية في برنامج عملها على توضيح وتعزيز ممارسات تقنيات وسياسات في الإدارة العامة تتواءم مع الاحتياجات. وتشجع على المحافظة والاستعمال المستدام للموارد الوراثية ذات القيمة الفعلية أو الاحتمالية للأغذية والزراعة. وكذلك التقنيات الجديدة وآثارها العكسية المحتملة على التنوع الزراعي والسلامة الأحيائية والاقتصاد العالمي.

● الغابات، أحد أهم موائل التنوع الأحيائي .

● التنوع الأحيائي الغابي

تعد الغابات أهم مستودع عالمي بري للتنوع الأحيائي. وهي تؤدي دوراً حيوياً في حياة أناس كثيرين خصوصاً مجتمعات السكان الأصليين أو المحليين. وهي تساعد أيضاً على تنظيم مناخ كوكب الأرض، عن طريق خزن مقادير كبيرة من الكربون. غير أن التنوع الأحيائي للغابات ـ بصفة خاصة في الأنظمة الأيكولوجية المدارية ـ أخذ في الضياع نتيجة للازالة الجائرة للأشجار وتجزئة الغابات وتدهورها.

تركز الاتفاقية في برنامج عملها للتنوع الأحيائي للغابات على التصدي للقضايا الرئيسة، مثل: الوضع القائم في الغابات، وتقييم الاتجاهات فيها، ونهج الأنظمة البيئية في إدارة شؤون الغابات، ومؤشرات التنوع الأحيائي، وإدماج الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في حفظ الغابات واستعمالها المستدام. كما تبحث في الطرق الكفيلة بتخفيض التأثير السلبي للأنشطة البشرية.

● التنوع الأحيائي للأراضي الجافة وشبه الرطبة

إن الأراضي الجافة وشبه الرطبة لها قيمة إحيائية كبيرة، فهي تؤي كثيراً من محاصيل العالم الغذائية ومواشيه، غير أن تلك الأنظمة البيئية كثيراً ما تكون على

● نموذج لبيئة التربة الجافة.

درجة قصوى من الهشاشة، وتعاني من:

ـ تحويل الموائل والإفراط في الرعي والحصاد

ـ غزو الأنواع الغريبة (لأنها تعمل تدمير الاجناس المحلية)

ـ التغيرات المناخية

ـ شح المياه

ـ الحرائق الطبيعية.

وتركز الأتفاقية في هذا البرنامج على ملء الفجوات في معرفتنا الأساسية عن طريق تقييم الظروف والاتجاهات والفرص والتهديدات الجارية، كما تركز على التنسيق مع الاتفاقات الأخرى ذات الصلة مثل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر.

● غابات المانجروف من أهم نباتات البيئة البحرية بالمملكة.

إنجازات الإتفاقية

أنجزت اتفاقية التنوع الأحيائي منذ دخولها حيز التنفيذ سنة ١٩٩٤م مايلي:ـ

ـ جعلت الحفاظ على التنوع الأحيائي يسير جنباً إلى جنب مع تلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للإنسانية والتي تتمثل في هدف هذه الأتفاقية.

ـ رسخت النظرة الشمولية للتنوع الأحيائي باعتباره يضم كل العمليات الضرورية والوظائف والتفاعلات بين الكائنات الحية والبيئة بما في ذلك البشر، بدلاً من النظرة الفردية للأجناس والنظم الأيكولوجية بشكل منفصل.

ـ دمجت التنوع الأحيائي في القطاعات والسياسات الأخرى مثل التخطيط للموارد الطبيعية وإدارة البيئة الساحلية والبحرية والتخطيط للتنمية الزراعية.

ـ بثت روح الوعي العام حيث ساعدت الإتفاقية على تعزيز الفهم الأفضل للتنوع الأحيائي وأهميته للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلع والخدمات التي يوفرها عن طريق بث الوعي العام، كما ساعدت الاتفاقية على فهم الروابط المتداخلة بين الخسارة في التنوع الأحيائي والمشاكل العالمية الأخرى. والتهديدات التي تشكلها الأنظمة البشرية على بقائه.

ـ ساهمت الاتفاقية في وضع استراتيجيات وخطط عمل التنوع الأحيائي الوطني، مما ساعد عدداً كبيراً من البلدان على وضع استراتيجيات وخطط عمل شاملة ساهمت في إدارة الموارد الطبيعية وتحديد الأولويات ووضع السياسات.

ـ أطلقت الأتفاقية برامج عمل في مجال التنوع الأحيائي الزراعي، والتنوع الأحيائي للأراضي الجافة وشبه الرطبة. والتنوع الأحيائي للغابات والتنوع الأحيائي للمياه الداخلية، والتنوع الأحيائي الساحلي والبحري.

خاتمة

مما تقدم ذكره نرى بوضوح أنه حصل تقدم ولكن ليس كافياً للحفاظ على التنوع الأحيائي، حيث لايزال تدمير التنوع الأحيائي بسبب الأنشطة البشرية مستمراً بمعدل لم يسبق له مثيل، لذا فإن الأمر يتطلب تغييرات جوهرية في طريقة استخدام وتوزيع الموارد.

وحيث أن معظم البلدان قد أكملت كل من التخطيط الأولي ومرحلة التقييم لتنفيذ الاتفاقية، لذا فإن الوقت قد حان للبدء في تنفيذ الانشطة المعدة لتحقيق أنشطة التخطيط المصممة لتحقيق أهداف الاتفاقية لخفض معدل الخسارة في التنوع الأحيائي.